القبيسيات نموذج لحركة دعوية تنظيمية غير سياسية

الوفاق/ خاص
محمد رضا عشوري

خلال العقود الماضية لطالما أثيرت مسألة العلاقة التي يجب أن تربط الدعوة الدينية بالسياسة. بمعنى آخر هل يمكن لتنظيم دعوي أو جماعة دينية أن يكون لها توجه سياسي بالإضافة إلى الدعوة؟ هل تستطيع التعليق على التطورات السياسية أم لا؟ ما نوع الدعوة الدينية التي يمكن أن تحصل عليها من حيث التنظيم؟ هل يجب أن يكون لها توجه حركي وتنظيمي وتسعى لخلق حركة للتغيير في المجتمع أم لا؟

في الزمن المعاصر وخاصة في الأوساط الدينية في شبه الجزيرة العربية شهدنا العديد من النقاشات والجدل حول هذا الموضوع. ولا يمكن إصدار حكم عام بأن السلفيين مثلاً كانوا ضد العمل السياسي وبقية الجماعات لم يعارضوه. على سبيل المثال الحركة السلفية الجامية (المنسوبة للشيخ السعودي محمد بن أمان الجامي) لم يعجبها العمل السياسي ولا سيما التعبير عن رأي ضد الحكومة، لكن الحركة السلفية السرورية على العكس من ذلك دعت لموقف سياسي وكان لها أيضاً اتجاه حركي خاص. أما رأي الشيخ الألباني الذي عُرف منهجه بالسلفية العلمية فان الدعوة الدينية تتعارض مع التوجه السياسي.

لقد قدّمتُ هذه المقدمة لأقول أنه حتى في منطقة الشام وسوريا حيث انتشرت دعوة الشيخ الألباني لا يزال هناك انطباع عام بأن فعل الدعوة الدينية ينفرد في دعوة الإخوان المسلمين التي هي رمز للحركة الدعوية السياسية. إذا لم يكن الأمر كذلك فربما كان للدعوة الدينية غير السياسية في هذه المنطقة أسس أقوى. كانت الدعوة في الفترة المعاصرة في سوريا ذات طبيعة سلفية وصوفية من قبل. وبالمناسبة ركز كلاهما على التزكية الشخصية والعمل غير السياسي ،كما ذكرت من قبل بالسلفية للشيخ ناصر الدين الألباني و هذا رغم أن الألباني نفسه كان قد وجه سيفه الحاد نحو الصوفية منذ البداية. لكن ما فعلته السيدة منيرة القبيسي في سوريا كان مختلفًا عن مجموعات الدعوة الأخرى من حيث نوع الأداء. السمة المهمة لدعوتها أنها كانت بالدرجة الأولى «تنظيمية» ولم يكن نهج القبيسيات مجرد دعوة فردية بشكل أن تكون فقط تجلس على المنبر وتتحدث وتترك جمهورها وشأنهم. كانت ميزتها الخاصة أن تنظيمها يعمل وفق خطة تدريجية ومحسوبة وكان مجتمعها المستهدف واضحاً وهو النساء والفتيات الاثرياء، وتعمل وفق جدول زمني محدد ونظام تسوية وترقية محدد. أما السمة الثانية للقبيسيات فهي أنها «أنثوية» ولا يستطيع الرجال الوصول إليها. كان همّها هو تمسك المرأة السورية بالحجاب والالتزامات الشرعية. كان من المهم بالنسبة لها أن تكون المرأة السورية في أي مركز ومكانة متدينة وأن تكون على دراية بالقرآن والأذكار والأدعية وترتدي الزي الإسلامي. والزي الذي وصلت إليه كان بسبب تنظيمها وهذه التغطية أثرت على عدد كبير من النساء السوريات.

الميزة الثالثة للقبيسيات أنها كانت غير سياسية. لا يعني ذلك أنه لم يكن لديها علاقة جيدة مع الأحزاب والجماعات والأطياف السياسية ، بل على العكس لم يكن لديها تحدٍ خاص مع الجماعات السياسية. وعلى الرغم من أن أنشطتها خلال سنوات رئاسة حافظ الأسد كانت سرية ، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة تحديًا للحكومة. حتى عندما أزال الرئيس بشار الأسد القيود عن هذه المجموعة وسمح لها بالعمل بحرية في المساجد ، لم يكن ذلك مؤشرًا على أنها سياسية وتميل إلى النظام. حتى حقيقة أن منيرة القبيسي كانت تلميذة للشيخ أحمد أمين كفتارو المفتي العام لدولة سوريا ذو التوجه الصوفي وهذا ليس سببًا لاعتبارها منتمية إلى فصيل ديني وسياسي معين. نعم ربما كان الهيكل التنظيمي للقبيسيات شديد الشبه بالمنظمات الصوفية لكن لا يمكن اعتبارها صوفية بالتأكيد.

هنا لا أنوي الحديث أكثر عن هيكل وطبيعة التنظيمات القبيسية ولا أنوي تقييمها أو تأكيدها. لأقول ما إذا كان عمل الدعوى غير السياسية صحيحًا أم لا. سواء كانت نهج القبيسيات صوفيًا أو سلفيًا أو أيًا كان فهذه ليست نقطة النقاش هنا. أنا أريد فقط أن أقول حقيقة واحدة خاصة الآن أن منيرة القبيسي مؤسسة هذه المنظمة قد توفيت منذ شهور. النقطة التي أريد أن أؤكد عليها هي أنه مهما كان الأمر فإن القبيسيات أصبحت نموذجًا للدعوة التنظيمية. هذه النقطة مهمة لأنه عندما نتحدث عن العمل التنظيمي تتبادر إلى الذهن على الفور مجموعات دعوية حركية سياسية. بالطبع توصلت بعض هذه المجموعات أيضًا إلى استنتاج في مراجعتها النقدية في هذه السنوات أنه ربما يكون من الأفضل فصل الدعوة عن العمل السياسي، ولقد سمعنا همسات هذه النظرية مرات عديدة من مختلف فروع الإخوان والجماعة الإسلامية. وبالطبع إذا أردنا أن نكون منصفين وانتبهنا لأداء هذه الأطياف السياسية يمكن أن نجد أيضًا تجربة ناجحة في دعوتهم.

ومع ذلك كانت القبيسيات مثالًا رائعًا من حيث أنها كانت «تنظيمية» و«دعوية» و«غير سياسية» في الوقت نفسه وتمكنت من التأثير على مجموعة واسعة من المجتمع السوري وحتى أبعد من ذلك في بلدان أخرى من المنطقة في عدة عقود من الزمن من تأثير نشاطها. والآن يمكن رؤية آثارها في المناصب السياسية والاجتماعية العليا للمرأة في هذا البلد.

> السمة المهمة لدعوة القبيسيات أنها كانت بالدرجة الأولى «تنظيمية» ولم يكن نهجها مجرد دعوة فردية، السمة الثانية لها فهي أنها «أنثوية» ولا يستطيع الرجال الوصول إليها والميزة الثالثة فأنها كانت غير سياسية

هل تنجح الوساطة العُمانية في إنعاش السلام؟

علي ظافر
كاتب ومحلل سياسي

يبدو أن رسائل السيد عبد الملك، السبت الماضي، والتي لوّح فيها بالخيار العسكري، أتت أكلها، وحرّكت المياه الراكدة إنسانياً في مجاري أميركا والسعودية، وأقفلت المجال أمام مراوغة واشنطن والرياض ومناورتهما في الوقت والوعود الفارغة منذ قرابة عام وستة أشهر (مرحلة خفض التصعيد). وما يفسر ذلك إرسالُ الخارجية الأميركية، بعد يومين من "خطاب الفرصة الأخيرة"، مبعوث بايدن، تيم ليندركينغ، في جولة إلى منطقة الخليج الفارسي بدأت من السعودية، وانتهت بسلطنة عُمان، ناقش فيها، مع وكيل وزارة الخارجية العماني خليفة الحارثي، "جهود التوصل إلى حل سياسي شامل في اليمن"، بالتزامن مع وصول الوفد العماني إلى صنعاء للدفع نحو استئناف العملية التفاوضية.

في غضون ذلك، قدّم الممثل الأممي، هانس غراندبرغ، الأربعاء، إحاطة جديدة أمام مجلس الأمن، لا تحمل جديداً سوى حديثه عن ضرورة "معالجة القضايا المتعلقة بانتظام تسديد رواتب موظفي القطاع العام على مستوى اليمن، وتحسين الخدمات وتجارة الخدمات والسلع بين مختلف أجزائه"، و"الحاجة إلى التوسع في الرحلات الجوية من مطار صنعاء وإليه".

صنعاء: الملف الإنساني أولاً

على عكس الأجندة الأميركية الأممية، ترى صنعاء أنه لا يمكن القفز على الملفات الإنسانية والحديث عن المفاوضات السياسية قبل حلحلة الملفات الإنسانية، وفي مقدّمتها رفع الحصار كلياً عن مطار صنعاء وميناء الحديدة والمنافذ البرية، وتخصيص عوائد الثروات من النفط والغاز لمصلحة مرتبات كل الموظفين، مدنيين وعسكريين، عبر اتفاق إنساني مكتوب وموقّع، وليس عبر تفاهم شفهي، مع عدم إغفال إنجاز اتفاق تبادل الأسرى، والتهيئة للاتفاق بشأن مصير القوات الأجنبية، ومعالجة ملفات الحرب المرتبطة بالتعويض وإعادة الإعمار. وهذه بوابة السلام، وفق ما طرحه السيد عبد الملك في خطابه الأخير، وأكدها رئيس الوفد الوطني المفاوض محمد عبد السلام أثناء وصوله والوفد العماني إلى مطار صنعاء الدولي، ومفاده أنه " لا بد من أن يتم البدء بتحسين وضع المطار والموانئ وإزالة كثير من القيود"، انطلاقاً من أن الحصار لا يزال قائماً في كل الأصعدة، وأنه "إذا لم تبدأ العملية التفاوضية تنفيذَ البنود الإنسانية فلا يمكن البناء على نيّات إيجابية للطرف الآخر".

وعلى ما يبدو، إن هاتين النقطتين هما الشرطان الأساسيان اللذان وضعهما السيد عبد الملك ضمن خانة "التطورات الإيجابية" لبقاء "مرحلة خفض التصعيد"، وأكد جازماً، أنه لا يمكن السكوت عما يجري طويلاً بعد إفساح المجال للوساطة (العُمانية) بالقدر الكافي، و"إذا لم تحدث تطورات إيجابية وتتم معالجة الإجراءات الظالمة، ولم يقلع السعودي عن استمراره في نهجه العدائي، فإن موقفنا سيكون حازماً وصارماً".

في الخلاصة، فإن الوساطة العمانية اليوم تقدّم سلّم النزول من على الشجرة، وتحاول إحياء التفاوض، وتقديم الفرصة الأخيرة إلى الرياض. وما يجب على السعودي إدراكه هو أن الملف الإنساني هو بوابة العبور نحو السلام، والمنفذ الوحيد من أجل المحافظة على مصالحه واقتصاده وتوجهاته. أمّا المكابرة والمناورة إلى ما لا نهاية، ومحاولته العبثية تقديم نفسه على أنه وسيط، فلن تُجدِ نفعاً، وقد سمعها من رجل القول والفعل بأن عليه ألا يتصور أن في إمكانه، بعد فشله في الخيار العسكري، الانتقال إلى الخطة "ب" عبر استمرار الحصار والتجويع وحرمان الشعب من ثروته، ولا يمكنه التهرب من إعادة الإعمار والانسحاب وإيقاف الحصار. وبالتالي، إن أراد السلام فأهلاً وسهلاً، فما يطرحه اليمن هو حق، وليست شروطاً تعجيزية، وهو أوفر عليه من تكلفة الإذعان للأميركيين والبريطانيين. ونذكّره هنا بما قاله الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك، وهو أن "المتغطي بأميركا عريان".

> على عكس الأجندة الأميركية الأممية، ترى صنعاء أنه لا يمكن القفز على الملفات الإنسانية والحديث عن المفاوضات السياسية

التحليل الإخباري

هل ما زال العراق أولوية واشنطن المقبلة ؟

الوفاق/ خاص
محمد حسن الساعدي

الزيارة التي قام بها وفد رفيع، يترأسه وزير الدفاع ثابت العباسي، إلى جانب قيادات أمنية، المعلن فيها أنها من أجل مناقشة التعاون الأمني المشترك، بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، حيث ينظر إلى هذا التفاهم والاتفاق إلى ما أبعد من هزيمة عصابات داعش الإرهابية، التي سيطرت على ثلث العراق، وتم تحريرها بمشاركة من قبل كل تشكيلات القوى الأمنية.

وزير الدفاع الأمريكي "أوستن" وبعد الاستقرار السياسي الذي شهده العراق، يسعى إلى إعادة سطوة البيت الأبيض على السياسة الأمريكية، بعد إن فشلت السفيرة الأمريكية"رومانسكي" في توجيه السياسية العراقية، ليسعى الوزير الأمريكي ليقود حركة التغيير، وإعادة الهيمنة الأمريكية على المنطقة من خلال العراق. وعلى الرغم من إدعاء واشنطن، أنها ما زالت تقدم الدعم والمشورة والمساعدة، من أجل تمكين قوات الأمن العراقية في حربها ضد الإرهاب، إلا أننا لم نجد هذا الدعم على ارض الواقع، فلا شيء واقعي للقوات الأمنية في حربها ضد الإرهاب الداعشي طوال سنتين، وتبقى مثل هذه الدعاوى مجرد شعارات، تسعى لها واشنطن من أجل أن تربح على المستوى الداخلي الأمريكي، أو تعطي صورة عن واقعها المزيف.

ينظر إلى هذا الاجتماع إلى ما هو أبعد من هزيمة داعش، وهو ثمرة زيارة قام بها أوستن إلى بغداد في آذار الماضي، وكما عبرت عنه نائبة مساعد وزير الدفاع لشؤون الشرق الأوسط، خلال مقابلة تلفزيونية خلال الأسبوع الماضي"نحن مهتمون بعلاقة دفاعية دائمة، ضمن شراكة إستراتيجية" وهنا لابد من طرح تساؤل، هل هذه الشراكة بديل عن الاتفاقية الإستراتيجية التي وقعت بين بغداد وواشنطن، بعيد الاحتلال الأمريكي للعراق، أم إن هناك أمراً جديداً يحدث في المنطقة، يستوجب إن يكون هناك تدخل أمريكي محتمل؟!

العديد من المسؤولين العراقيين، يعتبرون إن الاتفاق الجديد يمهد لإقامة علاقة جديدة بين العراق وواشنطن، والتهيوء لإقامة علاقات إستراتيجية مع الحكومة العراقية ولسنوات قادمة، حيث يبحث هذا الحوار "التعاون الأمني المشترك" وسبل تطبيع العلاقات الثنائية بين جيوش الولايات المتحدة والعراق، والذي يشمل برنامج التدريب للقوات العراقية، والتي أخذت دورها الحقيقي في الدفاع عن العراق وشعبه، لا بدعم من واشنطن بل بإيمانها بالدفاع عنه امام تنظيمات إرهابية، جاءت بأجندات خارجية لرسم خاطرة جديدة للمنطقة. فالتحركات الأمريكية الأخيرة ودخول بارجتان أمريكيتان بمعية ٣٠٠٠ جندي، جاءت ليس من أجل تقديم الدعم للعراق وشعبه، وهو أمر ليس معتاد من قبل واشنطن، بل جاء من اجل ضرب الاستقرار الحاصل في المنطقة، وتحديداً بعد التقارب المهم بين سوريا والمملكة العرابية السعودية وتبادل الزيارات بين البلدين، إلى جانب المناقشات الحوارات المهمة بين طهران والرياض، والذي استطاع بإرادة البلدين من خلق جو آمن، بعيداً عن سيطرة واشنطن وتأثيرها السلبي على المنطقة. لذا من الضروري استثمار وهج الاستقرار من أجل إحياء الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية بين الدول العربية والإسلامية، وتفعيل دور الدفاع العربي المشترك، بالإضافة إلى إيجاد التفاهمات الضرورية، لقبول طهران كلاعب مهم في المنطقة وكسبه كصديق أكثر من عدو.